

Distr.: General
20 August 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والثلاثون

١٠-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

البند ١٠ من جدول الأعمال

المساعدة التقنية وبناء القدرات

حالة حقوق الإنسان في بروندي **

مذكرة من الأمانة

موجز

تقدم هذه المذكرة معلومات محدثة عن التطورات الرئيسية فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان ٢/٣٦ بشأن بعثة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان والمساءلة في بروندي.

* قُدِّم هذا التقرير متأخراً لتضمينه أحدث المستجدات.

** أعدت هذه المذكرة بدلاً من التقرير الذي طلبه مجلس حقوق الإنسان في الأصل كي تقدم في دورته التاسعة والثلاثين.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-13721(A)



* 1 8 1 3 7 2 1 *

أولاً - مقدمة

- ١ - طلب مجلس حقوق الإنسان إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية)، في قراره ٢/٣٦، أن توفد على وجه الاستعجال، فريقاً من ثلاثة خبراء إلى بوروندي ليتعامل مع السلطات البوروندية وجميع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة لجمع المعلومات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وإحالة هذه المعلومات إلى السلطات القضائية الوطنية من أجل ضمان المساءلة. وكلف فريق الخبراء بتقديم توصيات بشأن المساعدة التقنية وبناء القدرات بهدف تقديم الدعم إلى حكومة بوروندي في الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب.
- ٢ - وطلب المجلس إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أيضاً أن يقدم عرضاً شفويّاً بشأن تنفيذ القرار في دورتيه السابعة والثلاثين والثامنة والثلاثين وتقريراً ختامياً في إطار جلسة تحاور في دورته التاسعة والثلاثين.
- ٣ - وقد أعدت هذه المذكرة بدلاً من التقرير الذي طلبه المجلس في الأصل لتقدم في دورته التاسعة والثلاثين، ذلك أن حكومة بوروندي لم تتعاون مع المفوضية في تنفيذ القرار ٢/٣٦.

ثانياً - العمل مع حكومة بوروندي في تنفيذ القرار ٢/٣٦

- ٤ - في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، اجتمعت المفوضية بمنسق المجموعة الأفريقية لإطلاعه على التحضيرات التقنية لتنفيذ قرار المجلس ٢/٣٦. وفي آذار/مارس ٢٠١٨، أوفد اثنان من خبراء الفريق الثلاثة إلى بوجومبورا لجمع معلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات إلى الحكومة عملاً بذلك القرار. وكانا مصحوبين بموظف أمن. وأرجى إيفاد الخبر الثالث إلى حين الانتهاء من عملية التعيين. ومنحت حكومة بوروندي الخبرين وموظف الأمن تأشيرات دخول لشهر واحد.
- ٥ - وفي ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٨، أرسلت المفوضية مذكرة شفوية إلى البعثة الدائمة لبوروندي لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف لموافاتها بمعلومات محدثة عن نشر فريق الخبراء وولايته، شاكرة الحكومة على تعاونها. وفي اليوم نفسه، أرسلت البعثة الدائمة لبوروندي إلى المفوضية بريداً إلكترونياً تقرّ فيه باستلام المذكرة الشفوية. وفي ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨، أرسل مكتب المفوضية في بوروندي مذكرة شفوية إلى وزارة الشؤون الخارجية لإعلامها بنشر الخبرين.
- ٦ - وانطلاقاً من روح التعاون، انتظر الخبران استقباهما رسمياً من جانب السلطات البوروندية قبل بدء أي نشاط. ووضع الخبران، إبان ذلك، خطة عمل وحددا مجالات التعاون التقني الخاصة التي يمكن أن تناقش مع حكومة بوروندي.
- ٧ - إلا أن الخبرين وموظف الأمن تلقوا، في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٨، مكالمات هاتفية من دائرة الهجرة في بوروندي لإبلاغهم بأن تأشيراتهم قد ألغيت. وفي ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨، تلقوا رسالة من مدير دائرة الهجرة بتاريخ ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨ لإخطارهم بأنه لم يعد مسموحاً لهم بالبقاء في بوروندي بالنظر إلى إلغاء تأشيراتهم. وبناء على ذلك، نظمت المفوضية على الفور رحيل الخبرين وموظف الأمن من بوروندي.

٨- وفي اجتماع مع المفوضية في جنيف في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨، أكد ممثل بوروندي مجدداً استعداد حكومته للتعاون مع المفوضية. وفي رسالة مؤرخة ٣ أيار/مايو ٢٠١٨، أبلغت المفوضية الممثل الدائم بأن فريق الخبراء على استعداد للعودة إلى بوروندي للاضطلاع بولايته. ولم ترد حكومة بوروندي على الرسالة.

٩- وفي ٨ أيار/مايو ٢٠١٨، أعرب المفوض السامي عن قلقه كتابياً لرئيس مجلس حقوق الإنسان ومنسق المجموعة الأفريقية ملتصماً دعمهما لضمان تنفيذ قرار المجلس ٢/٣٦. وأثناء اجتماعات المتابعة مع رئيس المجلس ومنسق المجموعة الأفريقية، أكد الممثل الدائم لبوروندي مجدداً التزام حكومته بتنفيذ القرار ٢/٣٦. ورغم تحديد هذا الالتزام، لم تسمح حكومة بوروندي للخبراء بالعودة إلى البلد.

١٠- وعلاوة على ذلك، تعثرت المناقشات المتعلقة بمذكرة تفاهم جديدة بين المفوضية وحكومة بوروندي بسبب نقص المتابعة من جانب الحكومة، وهو ما يتعارض مع التزام حكومة بوروندي باستئناف التعاون الكامل مع المفوضية^(١).

ثالثاً- الملاحظات

١١- لم يناقش قرار السلطات البوروندية إلغاء تأشيرات الخبراء مع المفوضية سلفاً. وبسبب عدم التعاون الذي أبدته حكومة بوروندي، فإن المفوض السامي لا يسعه أن يقدم إلى مجلس حقوق الإنسان التقرير الذي طلبه في قراره ٢/٣٦. وتجدد الإشارة إلى أن حكومة بوروندي عضو في مجلس حقوق الإنسان وإلى أنها أيدت اعتماد القرار ٢/٣٦. لذا فمن المثير للقلق بوجه خاص أنها حالت دون تنفيذ ولاية المجلس بعدم تعاونها. ويشجع المفوض السامي بشدة الحكومة على أن تستأنف بالكامل عملها مع جميع الهيئات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك المفوضية، وأن تتعاون من أجل تدعيم حماية وتعزيز حقوق الإنسان كلها للجميع في بوروندي.

(١) أحاط المجلس علماً بارتياح، في الفقرة ١٠ من قراره ٢/٣٦، بقرار الحكومة البوروندية استئناف تعاونها الكامل مع مجلس حقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بما في ذلك التعاون التام مع مكتب المفوضية في بوجمبورا، وشجعها على التعاون تعاوناً كاملاً مع هيئات المعاهدات وعلى تحسين ظروف عمل المدافعين عن حقوق الإنسان.